غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

قراءة تحليلية

للميزانية العامة للمملكة العربية السعودية

للعام المالى الجديد ١٤٣٥/ ١٤٣٦ هـ

قطاع الشئون الاقتصادية
مركز المعلومات والدراسات
ديسمبر ٢٠١٣ م

www.chamber.org.sa

حقوق الطبع والنشر محفوظة لغرفة الشرقية

المحتويات

مقدمة ١

أهم الحقائق حول ميزانية المملكة للعام المالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦ هـ (٢٠١٤م) ٢

قراءة تحليلية في ميزانية المملكة للعام المالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦ هـ ٤

القسم الأول : النتائج المالية للعام المالى الحالي ١٤٣٤ / ١٤٣٥ هـ ٧

القسم الثانى : الميزانية العامة للمملكة للعام المالي القادم ١٤٣٥ / ١٤٣٦ هـ ٩

القسم الثالث : الملامح الرئيسية للميزانية العامة للمملكة للعام المالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦هـ ١٠

القسم الرابع : تطورات الاقتصاد الوطني ١٥

تقديرات ميزانية المملكة خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٤م) ١٩

اشادات عالمية ودولية بسياسات وبرامج المملكة الاقتصادية والاجتماعية ٢١

خاتمة ٢٣

مقدمة

بمناسبة صدور الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٥ هـ

يَسُرنا إيضاح النتائج المالية للعام المالي الحالي ١٤٣٥/١٤٣٤ هـ، واستعراض أهم الملامح الرئيسية للميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد ١٤٣٦/١٤٣٥ هـ ،

وتطورات الاقتصاد الوطني.

أهم الحقائق حول ميزانية المملكة للعام المالي ١٤٣٥ /١٤٣٦ هـ (٢٠١٤م)

- تمثل ميزانية المملكة العربية السعودية للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦ هـ (٢٠١٤م) حلقة جديدة وشاهداً جديداً من حلقات وشواهد النجاح في الأداء الاقتصادي للمملكة، ففي ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية والإقليمية غير المستقرة تأتي الميزانية بدفع اقتصادي كبير للنمو، يوازن بين اعتبارات التوسع وتوفير فرص العمل، وبين الاستمرار في مكافحة التضخم وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين.

- تأتي ميزانية عام ٢٠١٤م تأكيداً للنهج التنموي للمملكة، والذي يستهدف تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، متخذة من الإنفاق العام أداة رئيسة لحفز النشاط الاقتصادي، وتوجيه الموارد نحو الاستخدامات التي تحقق أقصى المنافع والعائدات الاقتصادية والاجتماعية، فهي أداة للتوازن المالي والاقتصادي والاجتماعي، وتستخدم كأداة لتحقيق العديد من الأغراض الاجتماعية، وضمان وصول بعض الخدمات العامة دون مقابل للفئة ذات الدخل المحدود .

- المملكة تقر أضخم ميزانية في تاريخها للعام المالي الجديد ١٤٣٥ /١٤٣٦هـ بإيرادات عامة مقدرة بنحو ٨٥٥ مليار ريال، بارتفاع يقدر بنحو ٢٦مليار ريال مقابل الايرادات العامة المقدرة في ميزانية العام السابق، بارتفاع يقدر بنحو ٦٥٥ مليار ريال مقابل الايرادات العامة المقدرة في ميزانية عام ٢٠٠٤م .

- وبذلك ترتفع الايرادات العامة المقدرة في ميزانية عام ٢٠١٤ م بنحو ٣,١٪، مقابل الايرادات العامة المقدرة في ميزانية العام السابق، ومرتفعة بنسبة ٣٢٧,٥٪ مقابل الايرادات العامة المقدرة في ميزانية عام ٢٠٠٤م.

- كذلك حَدَّدَتْ النفقات العامة لميزانية المملكة العربية السعودية في ميزانية عام ٢٠١٤ م بنحو ٨٥٥ مليار ريال، مرتفعة بنحو ٣٥ مليار ريال مقابل النفقات العامة المحددة في ميزانية العام السابق، ومرتفعة بنحو ٦٢٥ مليار ريال مقابل النفقات العامة المحددة في ميزانية عام ٢٠٠٤ م.

- وبذلك ترتفع النفقات العامة المقدرة في ميزانية عام ٢٠١٤ م بنسبة ٤,٣٪، مقابل النفقات العامة المحددة في ميزانية العام السابق، ومرتفعة بنسبة ٢٧١,٧٪ مقابل النفقات العامة المحددة في ميزانية عام ٢٠٠٤م.

- تشير التقديرات الاولية لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات أنه من المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥ (٢٠١٣م) (٢٧٩٤,٨) مليار ريال بالأسعار الجارية بزيادة نسبتها ١,٥٤ ٪ عن المتحقق بالعام المالي الماضي ١٤٣٣/١٤٣٤ (٢٠١٢م).

- أما الناتج المحلي للقطاع غير البترولي بشقيه الحكومي والخاص فيتوقع أن يحقق نمواً نسبته ٦,٩٩٪ حيث يتوقع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة ١,٥٦٪ والقطاع الخاص بنسبة ٩,٣٨ ٪ بالأسعار الجارية.

- أظهر الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ارتفاعاً خلال عام ١٤٣٤/١٤٣٥ (٢٠١٣م) نسبته ٣,٣٥ ٪ عمّا كان عليه في عام ١٤٣٣/١٤٣٤ (٢٠١٢م) طبقاً لسنة الاساس (٢٠٠٧م).

- تبلغ القيمة الإجمالية للصادرات السلعية خلال عام ١٤٣٤/١٤٣٥ (٢٠١٣م) نحو (١٣٧٦,٢) مليار ريال بانخفاض نسبته ٥,٥ ٪ عن العام المالي السابق، كما يتوقع أن تبلغ قيمة الصادرات السلعية غير البترولية حوالي (١٩٥,٦) مليار ريال بزيادة نسبتها ٣,٩٪ عن العام المالي الماضي، وتمثل الصادرات السلعية غير البترولية ما نسبته ١٤,٤٪ من إجمالي الصادرات السلعية.

- أمّا الواردات السلعية (فوب) فيتوقع أن تبلغ في العام نفسه (٥٧٤,١) مليار ريال بزيادة نسبتها ٨ ٪ عن العام السابق.

- كما تَشير التقديرات الأولية لمؤسسة النقد العربي السعودي إلى أن الميزان التجاري سيحقق هذا العام فائضاً مقداره (٨٠٢,١) مليارات ريال بانخفاض نسبته ١٣,٣٪ عن العام الماضي وذلك نتيجة انخفاض الصادرات البترولية وارتفاع الواردات.

- أمّا الحساب الجاري لميزان المدفوعات فيَتوقع أن يحقق فائضاً مقداره (٤٨٦,٨) مليار ريال في العام المالي الحالي ١٤٣٤/١٤٣٥ (٢٠١٣م) مقارنة بفائض مقداره (٦١٧,٩) مليار ريال للعام المالي الماضي ١٤٣٣/١٤٣٤ (٢٠١٢م) بانخفاض نسبته ٢١,٢٪.

قراءة تحليلية في ميزانية المملكة للعام المالي ١٤٣٥ /١٤٣٦ هـ

- جاءت مؤشرات الانفاق بميزانية العام المالي ١٤٣٥ /١٤٣٦ هـ تأكيداً لاستمرار الالتزام بالتوجيهات السامية بتسريع خطى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وترسيخ مستوى معيشة المواطنين، والارتقاء بنوعية حياتهم، واستمرار العناية بالفئات المحتاجة من أفراد المجتمع، فبناءً على توجيهات القيادة السياسية الرشيدة فقد تم إعداد الميزانية العامة للمملكة للعام المالي الجديد **وفقاً لمجموعة من الأهداف والمرتكزات الرئيسية، اهمها** : استمرار التركيز على تنمية وتطوير العنصر البشرى، وإعطاء الأولوية للخدمات التي تمس المواطن السعودي بشكل مباشر، وتوسيع وتطوير مشاريع البنية التحتية للاقتصاد السعودي، وتنويع مصادر الدخل، وبناء الاحتياطيات، و الاستمرار في تخفيض الدين العام، كذلك فقد تم اعداد الميزانية بمراعاة استثمار الموارد المالية المتاحة بشكل أمثل يحقق متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة للمملكة.

- ميزانية العام المالي الجديد (واستكمالاً لميزانيات المملكة السابقة) تتبني مشروعات جديدة ومتنوعة، إيذانا بدخول مرحلة جديدة من زيادة الإنفاق على ملفات عديدة، كاستكمال مشروعات الطاقة والبنية التحتية، واستمرار الدعم المالي لصندوق التنمية العقاري لحل مشكلة الإسكان، وتنفيذ مشروعات وقائية لحماية المدن من أخطار السيول، والعمل على استحداث قنوات جديدة تسهم هي الأخرى في رفد شرايين الاقتصاد الوطني.

- حملت الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦ هـ في طياتها إشارات عديدة عن مدى اهتمام القيادة السياسية الرشيدة بالتنمية في مجالاتها كافة، واعتزامها دعم مسيرة اقتصاد المملكة فى كافة مجالاته، ورغبتها فى تعزيز الإنفاق على البنية التحتية لدعم نهضتها الاقتصادية الناجحة، وذلك لإدراكها الواعي بأن انطلاقة الاقتصاد وتطوير المشاريع واستقطاب الاستثمارات الخارجية يتوقف على مدى امكانية وحجم البنية التحتية للدولة، **ومن تلك الاشارات والدلالات التي يمكن قراءتها واستخلاصها من مؤشرات الميزانية ما يلي:**

أولاً : مازال الاهتمام بقضية التنمية المتوازنة بين جميع مناطق المملكة يحظى بعناية خاصة ومتابعة مستمرة من قبل خادم الحرمين الشريفين (حفظه الله تعالى)، فنجد انه في اطار اعتزام المملكة تضييق الفجوة التنموية بين المناطق المختلفة والحد من التمركز السكاني في مدن بعض المناطق، ولضمان استمرار التنمية الإقليمية المتوازنة، وعدم التركيز على تنمية منطقة دون أخرى، فقد بلغ المخصص لقطاع الخدمات البلدية ويشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية والأمانات والبلديات حوالي (٣٩) مليار ريال بزيادة نسبتها ٩ ٪ عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٤/١٤٣٥، منها أكثر من (٤,٤) مليارات ريال ممولة من الإيرادات المباشرة للأمانات والبلديات، وذلك لتنفيذ مشاريع تنموية جديدة ومتنوعة بجميع المناطق ، بهدف تعزيز دور جميع المناطق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً : إن المواطن السعودي هو حقاً الغاية لتحقيق الأهداف التي تسعى المملكة إليها من خلال الاستثمار في العنصر البشري، والتي تنعكس إيجاباً على الوطن والمواطنين، ويظهر ذلك بوضوح باعتماد المبالغ اللازمة لدعم تطوير الخدمات الصحية وبرامج التنمية الاجتماعية ومعالجة الفقر، والإسراع بإتمام البرامج والمشاريع التنموية التي تهتم برقي المواطن وتطوره، وتوفر الخدمات الضرورية وتيسيرها للمواطنين، وتمكين مؤسسات الدولة وهيئاتها من أداء الدور المنوط لها تجاه المواطنين على النحو الأفضل، فقد بلغ ما خصص لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية حوالي (١٠٨) مليارات ريال بزيادة نسبتها ٨ ٪ عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ، كما استمرت المملكة في سياساتها الهادفة إلى زيادة رفاهية المواطنين، وتوفير الحياة الكريمة لهم.

ثالثاً: مدى ادراك واستيعاب المملكة لأهمية التعليم وتنمية وتطوير القوى البشرية ورفع كفاءتها في مجالاتها المتعددة، والتي تشمل التعليم العالي والعام والتدريب وبالأخص في مجالات العلوم والتقنية، والمعلوماتية، ودعم البحث العلمي، والتطوير التقني، حيث يشهد التعليم في المملكة العربية السعودية المزيد من المنجزات والقفزات العملاقة بوصفه ركيزة مهمة في تحقيق التقدم، لمواكبة التطورات العلمية والتقنية في العالم، فالتعليم محوراً أساسياً يتقاطع مع كافة المواضيع التي تعنى بالتنمية والتطوير سواء من الناحية الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية أو الصحية، فالمملكة دائماً ما تتطلع الى مستقبل أكثر اشراقاً للأجيال القادمة، وتعمل جاهدة على التحول إلى اقتصاد المعرفة. حيث بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة ما يقارب (٢١٠) مليارات ريال ويمثل حوالي نسبة ٢٥ ٪ من النفقات المعتمدة بالميزانية، وبزيادة تقارب نحو ٣٪ عن ما تم تخصيصه للقطاع بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ.

رابعاً : إن السياسات الاقتصادية التي تنتهجها المملكة تهدف الى تنمية وتنويع مصادر الدخل والاستغلال الأمثل للموارد، بما يكفل استدامة التنمية الاقتصادية على المدى الطويل وتقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على سلعة واحدة كمصدر للدخل، والاستمرار في مواصلة تطوير هيكل الاقتصاد السعودي، وتحقيق زيادات ملموسة في مساهمة القطاعات غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، وتوفير الفرص الوظيفية. ورفع القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني وللمنتجات الوطنية، إلا أنه وعلى الرغم من زيادة دور القطاع غير النفطي في الاقتصاد الوطني خاصة دور القطاع الخاص، إلا أن القطاع النفطي لا يزال هو المحرك الرئيس للاقتصاد الوطني، حيث يساهم بمعظم إيرادات المملكة والمتحصلات في ميزان المدفوعات، (أي أنه لابد من الاستفادة من فوائض مالية وقائية لمواجهة ذلك والاهتمام بتطوير وتنويع المصادر غير النفطية) .

خامساً : واصلت الحكومة السعودية تحقيق فوائض في الميزانية (باستثناء عام ٢٠٠٩م) على خلفية ارتفاع عائدات النفط منذ عام ٢٠٠٣م، ومكن ذلك الحكومة من خفض الدين العام بمتوسط سنوي بلغ ١٧,٨٪ ليصل ١٦٧ مليار ريال عام ٢٠١٠م، من نحو ٦٦٠,٢ مليار ريال عام ٢٠٠٣م، وتم تقليص هذا الدين بنسبة ١٨,٩٪ ليصل الى ١٣٥,٥ مليار ريال عام ٢٠١١م، وقد انعكس ايضاً استمرار تخفيض الدين العام في التحسن الكبير في نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي التي انخفضت إلى ٦,٣٪ في عام ٢٠١١م، من ١٠,٢٪ في عام ٢٠١٠م، ٨٢,٩٪ عام ٢٠٠٣م، كما لم يتم اصدار أي ادوات للدين العام خلال عام ٢٠١١م بسبب وضع الميزانية الجيد خلال السنوات الماضية، ويُتوقع أن ينخفض حجم الدّين العام بنهاية العام المالي الحالي ١٤٣٤/١٤٣٥ (٢٠١٣م) إلى (٧٥,١) مليار ريال ويُمَثّل ٢,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام ١٤٣٤/١٤٣٥ (٢٠١٣م) مقارنة بمبلغ (٩٨,٨) مليار ريال بنهاية العام المالي الماضي ١٤٣٣/١٤٣٤ هـ (٢٠١٢م).

إن السياسة النقدية التي تنتهجها المملكة ساعدتها في توفير الحيز المالي الملائم لاتخاذ إجراءات قوية في مواجهة آثار الأزمات المالية العالمية المتلاحقة، وحافظت على متانة وسلامة القطاع المصرفي فيها، كما أن تلك الطفرات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد الوطني تؤكد أن سياسة المملكة المالية جيدة وتمضي في مسارها الصحيح. فقد أسهمت الخطط الجادة في تحقيق هذا التفوق الملحوظ.

سادساً : تبعث مؤشرات ميزانية المملكة للعام المالي الجديد وما حققته القطاعات الاقتصادية المختلفة من انجازات في العام المالي الحالي برسالة واضحة للقطاع الخاص السعودي مفادها أن المملكة ملتزمة بمواصلة برنامجها الانفاقي التحفيزي، «الإنفاق التوسعي»، ومعلنة عن العديد من الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات.

سابعاً : واخيراً فالميزانية العامة للمملكة للعام المالي ١٤٣٥ /١٤٣٦ هـ هي تأكيد رسمي وإعلان اقتصادي عن قوة ومتانة الاقتصاد السعودي، وعلى مدى قدرته على مواجهة الأزمات الطارئة، وتحقيق التنمية المتوازنة في جميع المجالات، كما أن تلك الميزانية وثيقة تفاءل ورسالة اطمئنان للمستثمرين في كل المجالات الاقتصادية، وتأكيداً على استمرار المملكة في كونها الملاذ الآمن، والنموذج العالمي لكل رجال الأعمال والمستثمرين.

القسم الأول

النتائج المالية للعام المالي الحالي ١٤٣٤ / ١٤٣٥ هـ (٢٠١٣م)

١. الإيرادات العامة:

- يَتَوَقّع أن تصل الإيرادات الفعلية في نهاية العام المالي الحالي إلى (١١٣١) مليار ريال، بزيادة نسبتها ٣٦٪ عن المقدر لها بالميزانية، ٩٠٪ منها تقريباً تمثل إيرادات بترولية.

٢. المصروفات العامة:

- يَتَوَقّع أن تبلغ المصروفات الفعلية للعام المالي الحالي (٩٢٥) مليار ريال، بزيادة مقدارها (١٠٥) مليار ريال، أي بنسبة زيادة تبلغ ١٢,٨٪ عمّا صدرت به الميزانية، وبذلك يكون الفائض في الميزانية (٢٠٦) مليار ريال.

- لا تَشمل المصروفات أعلاه ما يَخَص مشاريع البرنامج الإضافي المُمَوّلَة من فائض إيرادات الميزانيات السابقة والتي يُقَدّر أن يبلغ المنصرف عليها في نهاية العام المالي الحالي (١٨) مليار ريال حيث أنها تمول من الحسابات المفتوحة لهذا الغرض بمؤسسة النقد العربي السعودي.

- وتشمل تلك الزيادة في المصروفات تغطية الزيادة في الصرف على الأعمال التنفيذية المتعلقة بمشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتوسعة المسجد الحرام واستكمال تعويضات نزع ملكية العقارات وتوسعة المسجد النبوي الشريف، والزيادة في الصرف على بعض المشاريع التنموية والخدمية الأخرى.

ميزانية العام المالي الحالي
١٤٣٤ / ١٤٣٥ هـ (٢٠١٣م)

البيان (مليار ريال)	الميزانية	الفعلى	الفرق
الايرادات	٨٢٩	١١٣١	٣٠٢
المصروفات	٨٢٠	٩٢٥	١٠٥
الفائض / العجز	٩	٢٠٦	١٩٧

المصدر : وزارة المالية

الإيرادات والمصروفات الفعلية
(للأعوام المالية ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣م)

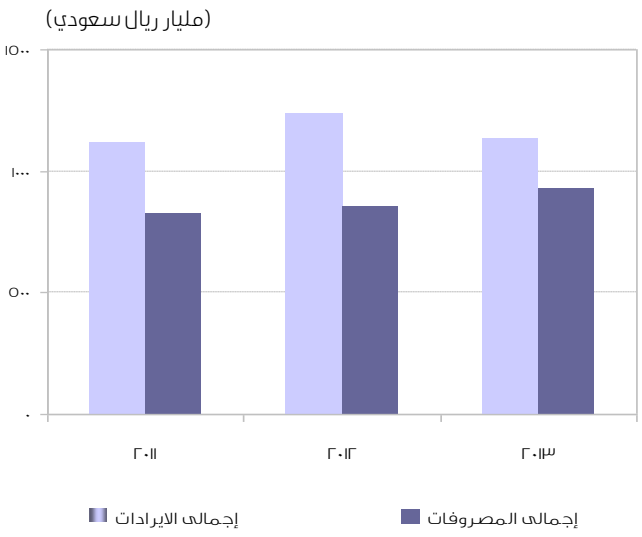

المصدر : وزارة المالية

- وقد بلغ عدد عقود المشاريع التي طُرحت خلال العام المالي الحالي وتمت مراجعتها من قبل الوزارة بما فيها المشاريع الممولة من فوائض ايرادات الميزانيات السابقة نحو (٢٣٣٠) عقداً تبلغ قيمتها الإجمالية ما يقارب (١٥٧) مليار ريال.

٣. الدين العام:

- يُتوقع أن ينخفض حجم الدّين العام بنهاية العام المالي الحالي ١٤٣٤/١٤٣٥ (٢٠١٣م) إلى (٧٥,١) مليار ريال ويُمثّل ٢,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام ١٤٣٤/١٤٣٥ (٢٠١٣م) مقارنة بمبلغ (٩٨,٨) مليار ريال بنهاية العام المالي الماضي ١٤٣٣/١٤٣٤ (٢٠١٢م).

الدين العام،
خلال الفترة (٢٠٠٩ - ٢٠١٣ م)

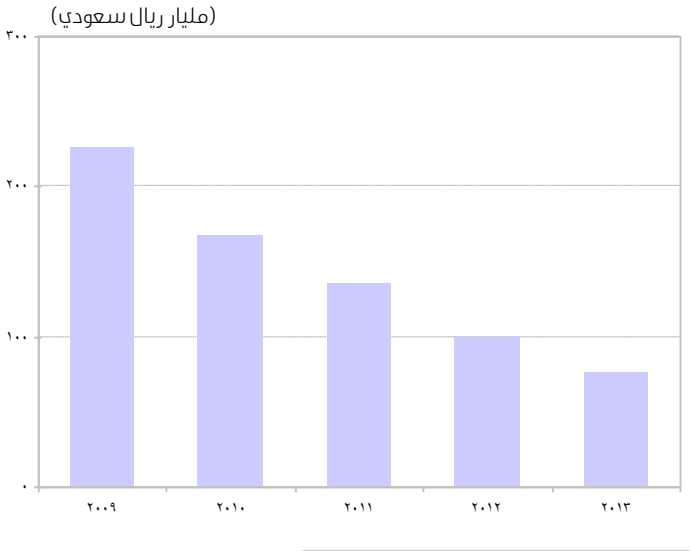

المصدر : وزارة المالية، مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد و التخطيط

نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي،
خلال الفترة (٢٠٠٩ - ٢٠١٣ م)

العام المالي	حجم الدين العام القائم نهاية العام (مليار ريال)	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي (٪)
٢٠٠٩	٢٢٥,١	١٥,٩
٢٠١١	١٣٥,٥	٦,١
٢٠١٣	٧٥,١	٢,٧

المصدر : وزارة المالية، مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد و التخطيط

القسم الثاني

الميزانية العامة للمملكة للعام المالي القادم ١٤٣٥ /١٤٣٦ هـ

فيما يلي تقديرات عناصر الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٥ /١٤٣٦ هـ

- قُدِّرَتْ الإيرادات العامة بمبلغ (٨٥٥) مليار ريال.
- حُدِّدَتْ النفقات العامة بمبلغ (٨٥٥) مليار ريال.

تقديرات عناصر الميزانية العامة للدولة
للعام المالي ١٤٣٥ /١٤٣٦ هـ

البيان	القيمة (مليار ريال سعودى)
الإيرادات العامة	٨٥٥
النفقات العامة	٨٥٥

المصدر : وزارة المالية

تقديرات الميزانية العامة للدولة،
(للأعوام المالية ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤م)

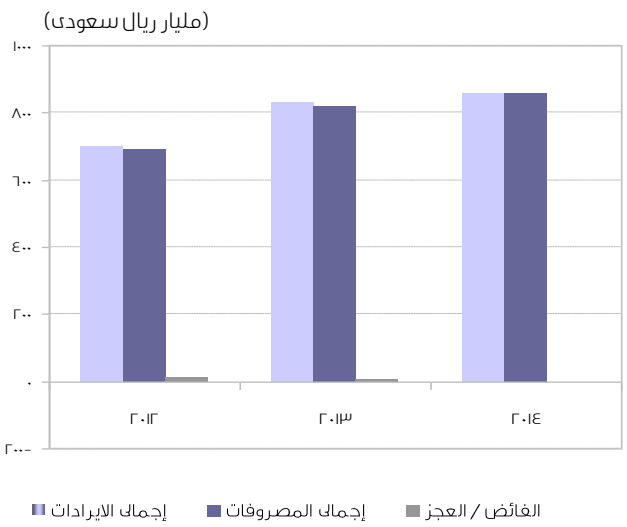

المصدر : وزارة المالية

القسم الثالث

الملامح الرئيسية للميزانية العامة للمملكة للعام المالي ١٤٣٥ /١٤٣٦ هـ

- بناءً على التوجيهات السامية الكريمة ولأهمية تعزيز مسيرة التنمية وتشجيع البيئة الاستثمارية التي من شأنها إيجاد مزيد من فرص العمل للمواطنين بمشيئة الله ودفع عجلة النمو الاقتصادي، استمر التركيز في الميزانية للعام المالي القادم ١٤٣٥/١٤٣٦هـ على المشاريع التنموية لقطاعات التعليم، والصحة، والخدمات الأمنية والاجتماعية والبلدية، والمياه والصرف الصحي، والطرق، والتعاملات الإلكترونية، ودعم البحث العلمي.

- وتضمنت الميزانية برامج ومشاريع تعمير جديدة ومراحل إضافية لبعض المشاريع التي سبق اعتمادها تبلغ قيمتها الإجمالية (٢٤٨) مليار ريال ووفقاً لما جرى العمل عليه فقد تم التنسيق بين وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط بشأن البرامج والمشاريع المدرجة في خطة التنمية التاسعة التي بدأت في العام المالي ١٤٣١/١٤٣٢هـ .

وفي ما يلي استعراض لأبرز ما تضمنته الميزانية العامة للدولة من إعتمادات مخصصة للإنفاق على القطاعات الرئيسية:

- بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة حوالي (٢١٠) مليار ريال، مما يمثل حوالى ٢٥٪ من النفقات المعتمدة بالميزانية.

- كما بلغ ما خصص لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية حوالي (١٠٨) مليار ريال، مما يمثل حوالى ١٣٪ من النفقات المعتمدة بالميزانية.

- بلغ المخصص لقطاع الخدمات البلدية ويشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية والأمانات والبلديات نحو (٣٩) مليار ريال، مما يمثل حوالى ٥٪ من النفقات المعتمدة بالميزانية.

- بلغت مخصصات قطاع التجهيزات الأساسية والنقل حوالي (٦٦,٦) مليار ريال، مما يمثل حوالى ٨٪ من النفقات المعتمدة بالميزانية.

- كذلك بلغ المخصص لقطاعات المياه الزراعة والصناعة و وبعض القطاعات الاقتصادية الأخرى حوالي (٦١) مليار ريال، مما يمثل نحو ٧٪ من النفقات المعتمدة بالميزانية.

ما تم تخصيصه للإنفاق على بعض القطاعات الرئيسية في ميزانية العام المالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦ هـ

اسم القطاعات	ما تم تخصيصه (مليار ريال سعودى)	النسبة إلى الاجمالي (٪)
التعليم	٢١٠	٢٥
الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية	١٠٨	١٣
الخدمات البلدية	٣٩	٥
التجهيزات الأساسية والنقل	٦٦,٦	٨
المياه والزراعة والصناعة والموارد الاقتصادية الأخرى	٦١	٧

المصدر : وزارة المالية

١. قطاع التعليم والتدريب :

- بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة ما يقارب (٢١٠) مليارات ريال ويمثل حوالي نسبة ٢٥ ٪ من النفقات المعتمدة بالميزانية، وبزيادة تقارب نحو ٣٪ عن ما تم تخصيصه للقطاع بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ.

- ففي مجال التعليم العام سيستمر العمل في تنفيذ مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم "تطوير" البالغة تكاليفه (٩) مليارات ريال من خلال شركة "تطوير التعليم القابضة" صرف منها (١) مليارات ريال.

- وتضمنت الميزانية مشاريع لإنشاء (٤٦٥) مدرسةً جديدةً للبنين والبنات في جميع المناطق بقيمة تصل إلى (٣) مليارات ريال، إضافة إلى المدارس الجاري تنفيذها حالياً البالغ عددها (١٥٤٤) مدرسة وتم هذا العام استلام (٤٩٤) مدرسة جديدةً.

- كما أعتمد مشاريع لتأهيل (١٥٠٠) مدرسة للبنين والبنات ولأعمال ترميمات المباني التعليمية بمختلف المناطق وإضافة فصول دراسية وتجهيز وتأثيث المدارس والمختبرات المدرسية وتجهيزها بالوسائل التعليمية ومعامل وأجهزة الحاسب الآلي بتكاليف تزيد عن (٢) مليار ريال.

- كما تضمنت الميزانية مشاريع لإنشاء مباني وصالات متعددة الأغراض لقطاع التعليم العام.

- وفي مجال التعليم العالي تضمنت الميزانية اعتماد النفقات اللازمة لاستكمال تأهيل كليات البنات في عدد من الجامعات تبلغ تكليفاتها أكثر من (٣) مليارات ريال، واعتماد النفقات اللازمة لافتتاح (٨) كليات جديدة.

- كما تضمنت الميزانية اعتماد مشاريع لوزارة التعليم العالي والجامعات بتكاليف تزيد عن (٩,٦) مليارات ريال، ومراحل اضافية تزيد تكاليفها عن (٦,٧) مليارات ريال.

- وصل عدد المبتعثين من الطلبة والطالبات والموظفين الدارسين في الخارج ضمن برنامج خادم الحرمين الشريفين للإبتعاث الخارجي الذين تَشرف عليهم وزارة التعليم العالي ما يقارب (١٨٥) ألف طالب وطالبة مع مرافقيهم بنفقات سنوية تصل (٢٢) مليار ريال.

- وفي مجال التدريب التقني والمهني تم اعتماد (٤٥) مشروعاً جديداً لإنشاء كليات ومعاهد جديدة واسكان للمتدربين والمدربين بتكالف تزيد عن (٥,٢) مليارات ريال، ونفقات افتتاح وتشغيل عدد من الكليات والمعاهد لزيادة الطاقة الاستيعابية للكليات والمعاهد التابعة للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، وتكاليف اضافية للمشاريع القائمة تبلغ (٥٠٠) مليون ريال.

٢. الخدمات الصحية والتنمية الإجتماعية :

- بلغ ما خصص لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية حوالي (١٠٨) مليارات ريال بزيادة نسبتها ٨ ٪ عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ.

- وتضمنت الميزانية مشاريع صحية لاستكمال إنشاء وتجهيز مراكز الرعاية الصحية الأولية بجميع مناطق المملكة، ومشاريع لإنشاء (١١) مستشفىً جديدةً، ومجمعين طبيين و (١١) مركزاً طبياً، و(١٠) عيادات شاملة، إضافة إلى استكمال تأثيث وتجهيز عدد من المرافق الصحية والإسكان وتطوير المستشفيات القائمة.

- ويجري حالياً تنفيذ (١٣٢) مستشفى جديدةً بمناطق المملكة بطاقة سريرية تبلغ (٣٣٧٥٠) سرير، بالإضافة إلى (٥) مدن طبية بمختلف مناطق المملكة بسعة سريريةً إجمالية تبلغ (٦٢٠٠) سرير.

- وتم خلال العام المالي الحالي ١٤٣٤/١٤٣٥ استلام (١٦) مستشفىً جديدةً بمختلف مناطق المملكة بطاقة سريريةً تبلغ (٣٧٠٠) سريراً.

- وفي مجال الخدمات الاجتماعية تضمنت الميزانية مشاريع جديدة لإنشاء مقرات لأندية رياضية يبلغ عددها (٢٠) مقراً، ودور للرعاية والملاحظة الاجتماعية والتأهيل ومكاتب للضمان الاجتماعي يبلغ عددها (١٦) مقراً، ودعم إمكانات وزارة الشؤون الاجتماعية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، إضافة إلى زيادة المخصصات السنوية المتعلقة بالأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة ومخصصات الضمان الاجتماعي، ودعم برامج معالجة الفقر والصندوق الخيري الوطني.

- ويصل إجمالي ما تم تخصيصه لبرامج معالجة الفقر والمخصصات السنوية المتعلقة بالأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة والضمان الاجتماعي خلال العام المالي القادم ١٤٣٥/١٤٣٦ إلى أكثر من (٢٩) مليار ريال.

٣. الخدمات البلدية :

- يبلغ المخصص لقطاع الخدمات البلدية ويشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية والأمانات والبلديات حوالي (٣٩) مليار ريال بزيادة نسبتها ٩ ٪ عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٤/١٤٣٥، منها أكثر من (٤,٤) مليارات ريال ممولة من الإيرادات المباشرة للأمانات والبلديات.

- وفي إطار الاهتمام بهذا القطاع تضمنت الميزانية مشاريع بلدية جديدة وإضافات لبعض المشاريع البلدية القائمة تشمل تنفيذ تقاطعات وأنفاق وجسور لبعض الطرق والشوارع داخل المدن وتحسين وتطوير لما هو قائم بهدف فك الاختناقات المرورية، إضافة لاستكمال تنفيذ مشاريع السفلتة والإنارة للشوارع ومشاريع الاصحاح البيئي، وقد بلغت قيمة مشاريعها الجديدة وما هو تحت التنفيذ منها أكثر من (٩٥,٣) مليار ريال.

- كما بلغت قيمة المشاريع القائمة والجديدة لتصريف مياه الأمطار ودرء أخطار السيول وتوفير المعدات والآليات (٣٦,٢) ملياراً ريال ، ومشاريع للتخلص من النفايات وردم المستنقعات وتطوير وتحسين الواجهات البحرية، ومباني إدارية وحدائق ومتنزهات. كما تتضمن الميزانية مشاريع للدراسات والتصاميم لمشاريع النقل العام بمدينة مكة المكرمة ومدينة الرياض.

٤. التجهيزات الأساسية والنقل:

- بلغت مخصصات قطاع التجهيزات الأساسية والنقل حوالي (٦٦,٦) مليار ريال بزيادة نسبتها ٢,٥ ٪ عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٤/١٤٣٥ لاستكمال أعمال الطرق بمختلف مناطق المملكة وتطوير بعض المطارات والمرافق والموانئ ودعم صندوق التنمية العقارية لتقديم قروض المساكن للمواطنين، واستكمال البنية التحتية للمدن الصناعية والتعدينية بالجُبيل وينبُع ورأس الخير.

- وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وإضافات للمشاريع القائمة للطرق والموانئ والخطوط الحديدية والمطارات والخدمات البريدية ومدينتي الجُبيل وينبُع الصناعيتين ورأس الخير للصناعات التعدينية تبلغ القيمة التقديرية لتنفيذها حوالي (٤٠,٢) مليار ريال حيث شملت الميزانية اعتماد مشاريع لتنفيذ طرق رئيسية وثانوية وفرعية واستكمالات للطرق القائمة يبلغ إجمالي أطوالها حوالي (٣٥٠٠) كيلو متر إضافة إلى ما يتم تنفيذه حالياً في كافة مناطق المملكة. وكذلك مشاريع لأعمال الدراسات والتصاميم للطرق الرئيسية والثانوية والفرعية يبلغ مجموع أطوالها (١٣٦٠) كيلومتر، ليبلغ إجمالي الطرق التي اعتمدت خلال خطة التنمية التاسعة (٢٢٧٢٧) كيلومتر.

٥. المياه والزراعة والصناعة والموارد القتصادية الاخرى:

- بلغ المخصص لقطاعات المياه والصناعة والزراعة وبعض القطاعات الاقتصادية الأخرى حوالي (٦١) مليار ريال بزيادة نسبتها ٥,٧ ٪ عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٤/١٤٣٥.

- وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وزيادات لمشاريع قائمة تبلغ حوالي (٣٣) مليار ريال لتوفير مياه الشرب وتعزيز مصادر المياه، وتوفير خدمات الصرف الصحي، وإنشاء السدود وحفر الآبار وكشف ومعالجة تسربات المياه، واستبدال شبكات المياه والصرف الصحي، وترشيد استهلاك المياه والكهرباء، وإنشاء محطات تحلية جديدة وتطوير وتحديث وتوسعة محطات التحلية القائمة، والبنى التحتية للمدن الصناعية وصوامع ومطاحن جديدة وتوسعة القائم منها.

- وقد بلغ إجمالي أطوال شبكات مياه الشرب المنفذة (٩٠٢٢٠) كيلو متر منها (٦٥٢٠) كيلو متر تم استلامها خلال العام المالي الحالي ١٤٣٤/١٤٣٥، كما بلغ إجمالي أطوال شبكات الصرف الصحي المنفذة (٢٧٤٠٠) كيلو متر منها (٢٧٠٠) كيلو متر تم استلامها خلال العام المالي الحالي ١٤٣٤/١٤٣٥.

٦. صناديق التنمية المتخصصه وبرامج التمويل الحكومية :

- إضافة إلى البرامج المخصصة للاستثمار من خلال الميزانية ستواصل صناديق التنمية المتخصصة وبنوك التنمية الحكومية تقديم القروض التي تهدف إلى دعم القطاعات الصناعية والزراعية والعقارية وقطاعي التعليم والخدمات الصحية الأهلية ودعم المهن الحرفية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي ستُسهم في مزيد من الفرص الوظيفية للمواطنين ودفع عجلة النمو.

- وبلغ حجم ما تم صرفه من القروض التي قُدمت من قبل صندوق التنمية العقارية، وصندوق التنمية الصناعية، والبنك السعودي للتسليف والادخار، وصندوق التنمية الزراعية، وصندوق الاستثمارات العامة، وبرامج الإقراض الحكومي منذُ إنشائها وحتى نهاية العام المالي الحالي ١٤٣٤/١٤٣٥ حوالي (٥٣٧,٥) مليار ريال.

- ويُتَوَقّع أن يُصرف للمستفيدين من هذه القروض خلال العام المالي القادم ١٤٣٥/١٤٣٦ أكثر من (٨٥,٣) مليار ريال، وفيما عدا برنامج الاقراض الحكومي يتم التمويل من الموارد الذاتية لتلك المؤسسات المالية.

- وبخصوص برنامج تمويل الصادرات السعودية الذي ينفذه الصندوق السعودي للتنمية فقد بلغ حجم عمليات تمويل وضمان الصادرات من السلع والخدمات الوطنية منذُ تأسيس البرنامج إلى نهاية العام المالي الحالي ١٤٣٤/١٤٣٥ حوالي (٣٤,٥) مليار ريال ويتوقع أن يبلغ حجم العمليات للعام المالي القادم (٣,٢٥) مليارات ريال .

القسم الرابع

تطورات الاقتصاد الوطنى

١. الناتج المحلى الإجمالي :

- من المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي هـذا العـام ١٤٣٥/١٤٣٤ (٢٠١٣م) وفقـاً لتقـديرات مصـلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٢٧٩٤,٨) مليار ريال بالأسـعار الجاريـة بمعـدل نمـو يبلـغ ١,٥٤ ٪ مقارنـة بالعام بالعام الماي الماضي ١٤٣٤/١٤٣٣ (٢٠١٢م).

- ويتوقع أن يحقق الناتج المحلي للقطاع غير البترولي بشقيه الحكومي والخاص نمواً نسبته ٦,٩٩ ٪ حيث يتوقـع أن ينمـو القطـاع الحكـومي بنسـبة ١,٥٦٪ والقطاع الخاص بنسبة ٩,٣٨ ٪ بالأسعار الجارية.

- وبالأسعار الثابتة لعام (١٩٩٩م) فمن المتوقع أن يبلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي نسبة ٣,٨٪، مقارنة بنسبة ٥,٨١ ٪ في العام السابق، ويتوقع أن يشـهد القطـاع البترولي انخفاضـاً نسـبته ٠,٦١٪، وأن ينمـو القطـاع الحكـومي بنسـبة ٣,٧٣٪ والقطـاع الخـاص بنسـبة ٥,٥ ٪ وأن تصـل مسـاهمة القطـاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥٨,٧٥ ٪.

الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة، خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٢م)*

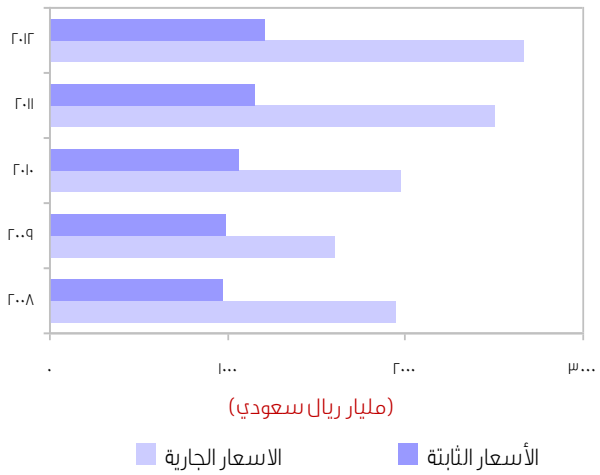

(*) بيانات أولية - اجمالى الناتج المحلى بما فى ذلك رسوم الاستيراد

المصدر : مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد و التخطيط

الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية، خلال عام ٢٠١٣م *

البيان	معدل التغير السنوى (٪)
معدل نمو الناتج المحلى الاجمالي	١,٥٤
نسبة نمو الناتج المحلى للقطاع غير البترولي (الحكومي والخاص)	٦,٩٩
نسبة نمو الناتج المحلى للقطاع الحكومي	١,٥٦
نسبة نمو الناتج المحلى للقطاع الخاص	٩,٣٨

(*) بيانات أولية (متوقعة)

المصدر : مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد و التخطيط

- وقد حققت جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي للقطاع غير البترولي نمواً ايجابيا إذ يَقدر أن يصل النمو الحقيقي في الصناعات التحويلية غير البترولية إلى ٤,٧٢ ٪، وفي نشاط الاتصالات والنقل والتخزين ٧,٢ ٪، وفي نشاط التشييد والبناء ٨,١١ ٪، وفي نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق ٦,١٦ ٪، وفي نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال ٤,٨٦ ٪.

- وقد أظهر الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ارتفاعاً خلال عام ١٤٣٤/١٤٣٥ (٢٠١٣م) نسبته ٣,٣٥ ٪ عمّا كان عليه في عام ١٤٣٣/١٤٣٤ (٢٠١٢م) طبقاً لسنة الاساس (٢٠٠٧م).

- أمّا مَعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير البترولي الذي يَعد من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل فمن المتوقع أن يشهد ارتفاعاً نسبته ١,٨٥٪ في عام ١٤٣٤/١٤٣٥ (٢٠١٣م) مقارنة بما كان عليه في العام الماضي وذلك وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابتة (١٩٩٩=١٠٠)، خلال عام ٢٠١٣م *

البيان	نسبة النمو عن العام السابق (٪)
معدل نمو الناتج المحلى الاجمالي	٣,٨
نسبة نمو القطاع البترولي	-٠,٦١
نسبة نمو القطاع الحكومي	٣,٧٣

(*) بيانات أولية

المصدر : مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد و التخطيط

الرقم القياسي لتكاليف المعيشة في المملكة العربية السعودية، خلال الفترة (٢٠٠٩ - ٢٠١٣ م) *

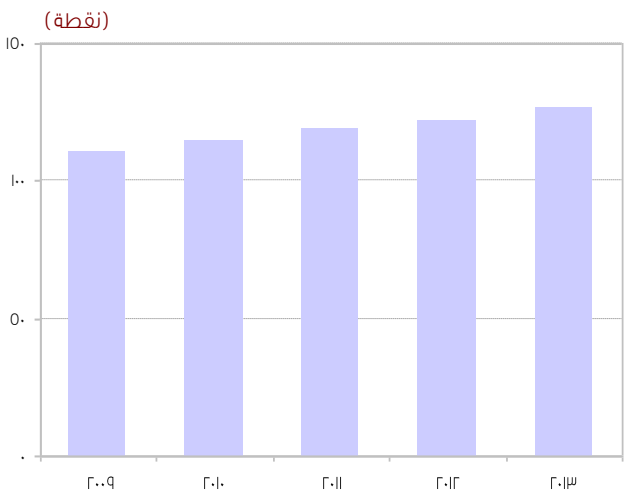

(*) الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة (١٠٠= ٢٠٠٧)

المصدر : مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد و التخطيط

٣. التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:

- من المتوقع أن تبلغ القيمة الإجمالية للصادرات السلعية خلال عام ١٤٣٤/١٤٣٥ (٢٠١٣م) نحو (١٣٧٦,٢) مليار ريال بانخفاض نسبته ٥,٥ ٪ عن العام المالي السابق، كما يتوقع أن تبلغ قيمة الصادرات السلعية غير البترولية حوالي (١٩٥,٦) مليار ريال بزيادة نسبتها ٣,٩ ٪ عن العام المالي الماضي، وتمثل الصادرات السلعية غير البترولية ما نسبته ١٤,٤ ٪ من إجمالي الصادرات السلعية.

- أمّا الواردات السلعية (فوب) فيتوقع أن تبلغ في العام نفسه (٥٧٤,١) مليار ريال بزيادة نسبتها ٨ ٪ عن العام السابق.

- كما تُشير التقديرات الأولية لمؤسسة النقد العربي السعودي إلى أن الميزان التجاري سيحقق هذا العام فائضاً مقداره (٨٠٢,١) مليارات ريال بانخفاض نسبته ١٣,٣ ٪ عن العام الماضي، وذلك نتيجة لانخفاض الصادرات البترولية وارتفاع الواردات.

- أمّا الحساب الجاري لميزان المدفوعات فيُتوقع أن يحقق فائضاً مقداره (٤٨٦,٨) مليار ريال في العام المالي الحالي ١٤٣٤/١٤٣٥ (٢٠١٣م) مقارنة بفائض مقداره (٦١٧,٩) مليار ريال للعام المالي الماضي ١٤٣٣/١٤٣٤ (٢٠١٢م) بانخفاض نسبته ٢١,٢ ٪.

صادرات المملكة العربية السعودية، وارداتها، عام ٢٠١٣م *

البيان*	القيمة (مليار ريال سعودي)	نسبة التغير عن العام السابق (٪)
القيمة الإجمالية للصادرات السلعية	١٣٧٦,٢	٥,٥-
الصادرات السلعية غير البترولية	١٩٥,٦	٣,٩
إجمالي قيمة الورادات السلعية	٥٧٤,١	٨

(*) بيانات أولية

المصدر : مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد و التخطيط

صادرات المملكة العربية السعودية، وارداتها ، خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠١٢م) *

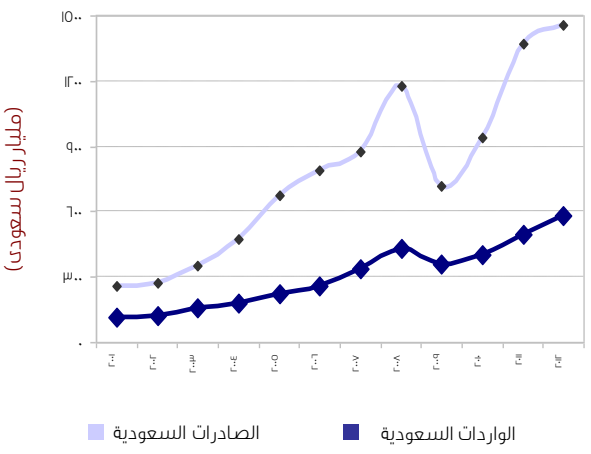

(*) الصادرات : تشمل اعادة التصدير

المصدر : مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد و التخطيط

٤. التطورات النقدية والقطاع المصرفي:

- سجل عرض النقود بتعريفه الشامل خلال الأشهر العشرة الأولى من العام المالي الحالي ١٤٣٤/١٤٣٥ (٢٠١٣م) نمواً نسبته ٦,٦ ٪ مقارنة بنمو نسبته ١٠٪ لنفس الفترة من العام المالي الماضي ١٤٣٣/١٤٣٤ (٢٠١٢م).

- كما ارتفعت الودائع المصرفية خلال الفترة نفسها بنسبة ٦,٥ ٪ ، اما علي المستوى السنوي فحققت نموا بلغ ١١,١٪ مقارنة بالعام الماضي، وخلال العشرة الاشهر الاولى من العام المالي الحالي ارتفع إجمالي مطلوبات البنوك من القطاعين العام والخاص بنسبة ١٣٪، وواصلت البنوك تدعيم ملاءتها المالية إذ ارتفعت رؤوس أموالها واحتياطياتها خلال الفترة نفسها بنسبة ٨,٧ ٪ لتصل إلى (٢٢٧,٦) مليارات ريال.

٥. السوق المالية:

- نفذت هيئة السوق المالية خلال العام المالي الحالي ١٤٣٤/١٤٣٥ (٢٠١٣م) العديد من الخطوات الهادفة لتنظيم إصدار الأوراق المالية وتوفير المزيد من العدالة والشفافية والإفصاح في معاملاتها، استمراراً لجهودها في توفير العدالة وحماية المستثمرين.

- فضمن إطار تطوير الأنظمة والقوانين اللازمة لدعم البنية التشريعية للسوق المالية والارتقاء بها أصدر مجلس الهيئة خلال هذا العام قواعد الكفاية المالية ولائحة اللجنة الاستشارية لهيئة السوق المالية، وكذلك اقر المجلس تعديل لائحة الاشخاص المرخص لهم.

- وسعياً من هيئة السوق المالية الى تطوير السوق المالية في المملكة وتعزيز حماية المستثمرين اعتمد مجلس الهيئة الاجراءات والتعليمات الخاصة بالشركات المدرجة اسهمها في السوق المالية التي بلغت خسائرها المتراكمة ٥٠٪ من رأس مالها فأكثر على ان يعمل بها ابتداءً من ١٤٣٥/٩/٤ الموافق ٢٠١٤/٧/١م

- وفي مجال زيادة عمق السوق المالية وتوفير المزيد من الفرص والقنوات الاستثمارية، وافقت الهيئة على طرح جزء من أسهم (٥) شركات للاكتتاب العام، وطرح صكوك لشركتين، وإصدار حقوق أولوية لشركة واحدة، وعملت الهيئة على زيادة طرح وحدات صناديق الاستثمار، فرخصت هذا العام لـ (١٣) صندوقاً استثمارياً جديداً ليصبح اجمالي الصناديق المرخصة (٢٥٢) صندوقاً ، وفي مجال تنظيم ممارسة أعمال الاوراق المالية رخصت الهيئة لـ (٥) شركات جديدة في ممارسة أنشطة أعمال الأوراق المالية المتعددة. ليصبح إجمالها (٨٩) شركة وكثفت من متابعة أعمال الاشخاص المرخص لهم والتأكد من التزامهم لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.

- ولحماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة وغير السلمية انهت الهيئة الاجراءات القانونية والادارية اللازمة حيال (٧٨٣) شكوى، ومازال العمل جارياً لإنهاء (٢٤) شكوى منها.

- واستمرت الهيئة في جهودها لتنمية الوعي الاستثماري لدى المتعاملين في الأوراق المالية حيث أقيمت العديد من ورش العمل المتخصصة لإرساء افضل الممارسات في مجال حوكمة الشركات.

تقديرات ميزانية المملكة

خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٤م)

١. ميزانية المملكة خلال الفترة من (٢٠٠٤ - ٢٠١٤م)

- قُدِّرَتْ الإيرادات العامة لميزانية المملكة العربية السعودية فى ميزانية عام ٢٠١٤ م بنحو ٨٥٥ مليار ريال، مرتفعة بنحو ٢٦ مليار ريال مقابل الايرادات العامة المقدرة فى ميزانية العام السابق، ومرتفعة بنحو ٦٥٥ مليار ريال مقابل الايرادات العامة المقدرة فى ميزانية عام ٢٠٠٤م .
- ارتفعت الايرادات العامة المقدرة فى ميزانية عام ٢٠١٤ م بنحو ٣,١٪، مقابل الايرادات العامة المقدرة فى ميزانية العام السابق، ومرتفعة بنسبة ٣٢٧,٥٪ مقابل الايرادات العامة المقدرة فى ميزانية عام ٢٠٠٤م.
- كذلك حُدِّدَتْ النفقات العامة لميزانية المملكة العربية السعودية فى ميزانية عام ٢٠١٤ م بنحو ٨٥٥ مليار ريال، مرتفعة بنحو ٣٥ مليار ريال مقابل النفقات العامة المحددة فى ميزانية العام السابق، ومرتفعة بنحو ٦٢٥ مليار ريال مقابل النفقات العامة المحددة فى ميزانية عام ٢٠٠٤م.
- ارتفعت النفقات العامة المقدرة فى ميزانية عام ٢٠١٤ م بنسبة ٤,٣٪، مقابل النفقات العامة المحددة فى ميزانية العام السابق، ومرتفعة بنسبة ٢٧١,٧٪ مقابل النفقات العامة المحددة فى ميزانية عام ٢٠٠٤م.

تقديرات الميزانية العامة للمملكة،
خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٤ م)

العام المالي	الايرادات العامة (مليار ريال)	النفقات العامة (مليار ريال)	الفائض / العجز فى الميزانية (مليار ريال)
٢٠٠٤	٢٠٠	٢٣٠	٣٠.-
٢٠٠٥	٢٨٠	٢٨٠	٠
٢٠٠٦	٣٩٠	٣٣٥	٥٥
٢٠٠٧	٤٠٠	٣٨٠	٢٠
٢٠٠٨	٤٥٠	٤١٠	٤٠
٢٠٠٩	٤١٠	٤٧٥	٦٥-
٢٠١٠	٤٧٠	٥٤٠	٧٠-
٢٠١١	٥٤٠	٥٨٠	٤٠-
٢٠١٢	٧٠٢	٦٩٠	١٢
٢٠١٣	٨٢٩	٨٢٠	٩
٢٠١٤	٨٥٥	٨٥٥	٠

المصدر : وزارة المالية

٢. الاعتمادات المخصصة للإنفاق على بعض القطاعات الرئيسية خلال الفترة (٢٠١٢ - ٢٠١٤م)

- بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة فى ميزانية عام ٢٠١٤م بنحو ٢١٠ مليار ريال، بزيادة نسبتها ٣٪ عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي السابق، وبزيادة نسبتها ٢٥٪ عن ميزانية عام ٢٠١٢م
- كما بلغ ما خصص لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية فى ميزانية عام ٢٠١٤م بنحو ١٠٨ مليار ريال، بزيادة نسبتها ٨٪ عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي السابق، وبزيادة نسبتها ٢٥٪ عن ميزانية عام ٢٠١٢م
- وبلغ المخصص لقطاع الخدمات البلدية، والذي يشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية والأمانات والبلديات فى ميزانية عام ٢٠١٤م بنحو ٣٩ مليار ريال، بزيادة نسبتها ٨٪ عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي السابق، وبزيادة نسبتها ٣٤٪ عن ميزانية عام ٢٠١٢م.

الاعتمادات المخصصة للإنفاق على بعض القطاعات الرئيسية، خلال الفترة (٢٠١٢- ٢٠١٤ م)

اسم القطاعات	ما تم تخصيصه (مليار ريال)		
	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
التعليم والتدريب	١٦٨,٦	٢٠٤	٢١٠
الخدمات الصحية والتنمية الإجتماعية	٨٦,٥	١٠٠	١٠٨
الخدمات البلدية	٢٩,٢	٣٦	٣٩

المصدر : وزارة المالية

اشادات عالمية بسياسات
وبرامج المملكة الاقتصادية والاجتماعية

- واصل الاقتصاد السعودي أداؤه المتميز مستفيداً من النمو المتزايد في الانفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية، واستمرار المملكة فى الاصلاحات الاقتصادية والهيكلية العديدة التى تقوم بها لتمكين القطاع الخاص غير النفطي من تحقيق نمو قوي واسع النطاق، فثمنت تقارير عديدة صادرة عن جهات ومنظمات اقتصادية دولية مؤخراً على تميز أداء الاقتصاد الكلي للمملكة، ودورها الاساسي في استقرار السوق البترولية.

- أكد تقرير مشاورات صندوق النقد الدولي مع المملكة لعام (٢٠١٣م) أن المملكة من أفضل الدول اداءً فى مجموعة العشرين في السنوات الاخيرة وأنها دعمت الاقتصاد العالمي عبر دورها المساند لاستقرار سوق النفط العالمية، وأشار التقرير إلى ايجابية الافاق المنتظرة للاقتصاد السعودي.

- رحب المديرون التنفيذيون بصندوق النقد الدولي بالتدابير التى اتخذتها الحكومة لتعزيز إدارة المالية العامة، كما رحبوا بالخطوات المستمرة لدعم التطور المالي وتعزيز التنظيم والرقابة الماليين، واشادوا بالاستثمارات الكبيرة الموجهة للتعليم للنهوض بمهارات المواطنين، مشيرين إلي ضرورة مراقبة هذا الانفاق في ضوء تحقيق النتائج المرجوة، وأكدوا على ان نمو الائتمان في المملكة لايزال قوياً وأن الجهاز المصرفي يتمتع بمستوى جيد من كفاية رأس المال والربحية مع بدء تطبيق معايير "بازل ٣" لرأس المال في يناير ٢٠١٣م، إذ إن المملكة من أوائل الدول التى طبقت هذه المعايير.

- أعلنت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني عن رفعها للنظرة المستقبلية للتصنيف السيادي للمملكة من مستقر إلى ايجابي عند درجة ائتمانية عالية (AA-) وأثنت ستاندرد أند بور على جهود المملكة في تعزيز وتنويع اقتصادها مما ادي الى نمو متسارع وحقيقي لمتوسط دخل الفرد ، اضافة الى الادارة الحصيفة لاحتياطاتها المالية، ويأتي الاعلان بعد اعلان مماثل من وكالة فيتش للتصنيف الائتماني العالمية خلال شهر مارس المنصرم.

- استمر تنفيذ المرحلة الثانية من "المشروع الوطني للتعاملات الإلكترونية الحكومية" الذي تم إطلاقه في العام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨ هـ لدعم مبادرات ومشاريع الخطة التنفيذية الثانية للتعاملات الإلكترونية الحكومية(٢٠١٢ - ٢٠١٦م)، وقد تم تنفيذ ما يقارب (١٦٠٠) خدمة إلكترونية متوفرة حالياً من خلال البوابة الوطنية للتعاملات الإلكترونية الحكومية (سعودي)، كما بلغ عدد الجهات الحكومية المرتبطة بالشبكة الحكومية الآمنة (١٠٦) جهة حكومية رئيسة . وبلغ عدد الجهات الحكومية التي تتبادل البيانات فيما بينها إلكترونياً عبر قناة التكامل الحكومية (٦٥) جهة حكومية. كما تم إطلاق مركز الاتصال الوطني لخدمة المستفيدين من الخدمات الالكترونية على مدار الساعة من خلال قنوات الاتصال المتعددة.

- فيما يتعلق بتطبيق السداد الإلكتروني للرسوم وأجور الخدمات الحكومية من خلال نظام "سداد" فقد بلغ عدد الجهات التي تم ربطها بالنظام خلال العام المالي الحالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ نحو (٤) جهات حكومية ليصل بذلك عدد الجهات المرتبطة به إلى (١٢٨) جهة منها (٧١) جهة حكومية، وقد بلغ إجمالي المدفوعات التي تمت عبر النظام خلال العام المالي الحالي ١٤٣٤/١٤٣٥ هـ نحو (٨٣) ثلاثة وثمانين مليار ريال بزيادة ٤١٪ عن العام المالي السابق ١٤٣٣/١٤٣٤ ليصل إجمالي المدفوعات التي تمت عبر النظام منذ إطلاقه وحتى ٢٧ /١/١٤٣٥هـ ما يقارب (٢٢٤) مئتين وأربعة وعشرين مليار ريال.

- أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي مؤخراً أول ترخيص لممارسة أنشطة التمويل العقاري والإيجار التمويلي لأحد البنوك المحلية، كما تقوم المؤسسة حالياً باستكمال دراسة أكثر من (١٥) طلباً بعد استيفاء متطلبات التراخيص النظامية.

الخاتمة

تمثل الميزانية العامة للدولة حجر الزاوية أو المحور الأساسي في نظام المحاسبة الحكومية، فبدون الميزانية العامة يصعب على الجهاز الحكومي القيام بمراجعة وتحقيق أهدافه، فالميزانية هى بمثابة وثيقة قانونية تقدر فيها نفقات الدولة وإيراداتها عن سنة مالية مقبلة، وتخول بموجبها الوحدات الحكومية بالإنفاق على الأغراض المخططة، وذلك ضمن إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وطبقاً للسياسة العامة للدولة.

..... وفي الختام نسأل الله أن يَحْفَظ لهذه البلاد قائد مسيرتها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين نائب رئيس مجلس الوزراء وأن يُدِيْم عليها نعمة الأمنِ والاستقرار.